

الاستنجاء بالاجازي اى يستعمل في الاستنجاء بالاجازي والارباب المحدثين
 والتقليد بقوله اذ لم يكن الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم لا يستنجى
 بقليل منه ويومئذ ان كانت اكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف
 بل لا يجوز الكشف عند احد الا انه لم يفرق بينه في ترك طهارة
 الاستنجاء ان لم يكن اذ استنجى عن غير كشف قال ابن تيمية ومن لا
 يجلسه تركه في الاستنجاء ولو علم شظفهم لان الشئ الذي رجع على الارض
 حتى استوعب الشئ الا زمان ولم يبق الا ان العكر او قال قاضي
 قال لو كشف العورة للاستنجاء بغير فاسق وان لا يستنجى به البنية
 لقوله عليه السلام اذ اشرب حكمه فلا يستنجى الا ماء واذا شرب حلا
 فلا يستنجى بغيره ولا يستنجى بغيره ولا يستنجى بطعام ولا يورث
 ولا يعطى لقوله عليه السلام الاستنجاء بالبروت ولا بالعظام فانها اذا
 واوكلت من البروت واذا انتهى عن الاستنجاء بزيادة فواد الاشرار بالبروت
 واللعف الدروب قياسا على ذلك والنجس العيون وما
 وجهه لان العوض لا يغير رضاه حرام والنجس لا يملأه منقوش واذ فرغ
 من النجس والنجس لا يورثه كالمزاج فانه يورث الاستنجاء
 به لذلك وفي جامع الجوامع والاستنجاء بالنجس لا يورث
 الباسور وفي الظهيرة والابا وراق الاستنجاء لو استنجى بغيره

اشياء كبره ولكن يجرى لان العسر الاشارة وقصلا وبسبب ما في الدرر
 واليترب والهيل والرتود والنفط والقطر والحرقه واللبان
 وفي الصبر في كبره بالشف في نفس الرتود ومن الاستنجاء بالبروت والقطر
 ونحوها لا يورث النجس وان الاستنجاء بالبروت واللبان
 وبسبب ما في بعض النفا وصدرة لا يخلق وكذلك البروت والابيض
 اى والابيض الخاطف الماء لان النجاسة والنجس طيب فزودى
 المنع الاستنجاء بالماء الذي التقى فيه وان لا يستنجى اى الاجازي
 الجدر المسنون في الزيادة عليه القضاة في المرات الثلث
 بان يجعلها اربعا او ثنتين لغير ضرورة والماء لمع بان يغسل
 اليد الا بالبط والرجل الركية او يقصر عن المرفق والكعب
 فالاولى حكمه اذ لم يكن مقدار حصول الطهارة او نية
 طهارة الفرة والشا في غير جائز وان لا يسبح اعضاها اى اعضاها
 وضوءه بالبروت التي مسح بها موضع الاستنجاء بشرط ان يوضع
 الوضوء وان لا يضر وجهه بالماء عند غسل يده بالبروت
 من على جبهته رسالا وان لا يفتح في الماء عند غسل وجهه والنجس
 فاه والنجس بغيره بالبروت ان كان من نجاسة الشفتين ويحجر
 العينين اى اطراف الاجفان ومنابت الهوى حتى لو غيب

الاستنجاء